الثورة
www.althawranews.net
السبت 26 جمادى الثانية 1435هـ 26 ابريل 2014م العدد 18055
Saturday : 26 Jumada Althanee 1435 - 26 April 2014 - Issue No. 18055

يتكون من 19 مادة ويتضمن اختصاصات الهيئة وآلية عملها

"الثورة" تنشر النص الكامل لقرار رئيس الجمهورية بإنشاء الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني

صنعاء / سبأ

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (30) لسنة 2014م بإنشاء الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.. فيما يلي نصه :-

قرار رئيس الجمهورية رقم (30) لسنة 2014م بإنشاء الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية، وعلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية الموقعتين بتاريخ 23 / 11 / 2011م، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم(5) لسنة 2013م بشأن إنشاء أمانة عامة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم(10) لسنة 2013م بشأن النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم(11) لسنة 2013م بتشكيل مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم(41)لسنة 2013م بتشكيل لجنة التوفيق لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم(2)لسنة 2014م بتشكيل لجنة تحديد الأقاليم، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (26) لسنة 2014م بشأن تحديد آلية عمل لجنة صياغة الدستور، وعلى وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

((قـــرر))

الفصل الأول:
التسمية والتعاريف

مادة (1): يسمى هذا القرار (قرار إنشاء الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل).

مادة(2) لأغراض تطبيق أحكام هذا القرار يكون للألفاظ والعبارات التالية ، أينما وردت في هذا القرار ،المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض سياق النص معنى آخر:

- الهيئة: الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المنشأة بموجب أحكام هذا القرار.
- هيئة الرئاسة: هيئة رئاسة الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.
- لجنة الصياغة: لجنة صياغة الدستور.
- الأمانة العامة : الأمانة العامة للهيئة.

الفصل الثاني:
الانشاء والمهام والاختصاصات

مادة(3): 1 - تنشأ بمقتضى هذا القرار هيئة وطنية تسمى (الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل).

2 - تتشكل الهيئة برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية عدد (82)عضوا على ان يراعى في تشكيلها ما يلي:

أ. تمثيل كافة المكونات والفعاليات السياسية والاجتماعية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

ب. أن يمثل الجنوب بنسبة 50 % من قوام الهيئة.

ج. أن لا تقل نسبة تمثيل المرأة عن 30 % من قوام الهيئة

د. أن لا تقل نسبة تمثيل الشباب عن 20 % من قوام الهيئة

3 - يصدر بتشكيل الهيئة قرار من رئيس الجمهورية.

4 - في حال ما إذا ثبت أن أياً من أعضاء الهيئة غير قادر على الأداء او غير راغب في العمل بالهيئة او في حال فصله يقوم رئيس الجمهورية بتعيين عضو جديد بدلا عنه خلال أسبوع واحد.

مادة (4) : على أعضاء الهيئة حضور كافة اجتماعاتها واجتماعات أي مجموعات عمل أو لجان فرعية يمكن أن تقوم رئاسة الهيئة بتوزيعهم عليها. وإذا ما تعذر على أي عضو من الأعضاء الحضور وجب عليه إرسال عذر مسبب للرئيس أو احد نائبيه. وإذا ما تغيب العضو لأكثر من ثلاثة اجتماعات متتالية أو تغيب لسبعة اجتماعات في المجمل بدون إذن مسبق أو عذر مقبل يجب على رئاسة الهيئة رفع تقرير بذلك إلى رئيس الجمهورية لاستبدال العضو المعني ، ويحق لرئيس الجمهورية اتخاذ أي إجراء يراه مناسباً في حق ذلك العضو.

مادة(5) : العضوية في الهيئة طوعية لايتقاضى عنها العضو أي مقابل مادي او امتيازات اخرى.

مادة(6) : تتولى الهيئة ممارسة المهام والاختصاصات التالية:

1 - الإشراف والمتابعة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل بما يفضي إلى إعداد دستور جديد للجمهورية اليمنية كدولة اتحادية مؤلفة من ستة أقاليم وفقاً لتقرير لجنة تحديد الأقاليم كما عكستها توصيات ومقررات المؤتمر في وثيقة المخرجات النهائية.

2 - المتابعة والإشراف على لجنة الصياغة وفقاً لما هو منصوص عليها في هذا القرار.

3 - الرقابة المنتظمة على الجهات التنفيذية المعنية بتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وذلك من خلال:

أ. الإشراف على عمل تلك الجهات للتأكد من التقدم المحرز في التنفيذ ، ورصد القطاعات الواجب تحسين الأداء فيها.

ب. بذل كل ما في وسعها لتعزيز التعاون بين جهات التنفيذ المختلفة سواء من خلال اقتراح حلول عملية أو المساعدة في إعداد خطط تنفيذية.

ج. متابعة تنفيذ أي خطط عمل اعدتها جهات التنفيذ أو تضمنتها قرارات رئيس الجمهورية ذات العلاقة لضمان تحقيق التقدم المنشود بما في ذلك رفع تقارير رقابية وتقييمية عن ذلك لرئيس الجمهورية.

4 - رفع التقارير إلى رئيس الجمهورية حول مدى تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل مبيناً فيها أي صعوبات او معوقات في تنفيذ المخرجات ومقترحات الحلول اللازمة لذلك.

الفصل الثالث:
آلية عمل الهيئة

مادة(7) تكون آلية عمل الهيئة على النحو التالي:

1 - يتوجب على الهيئة ان تلتئم خلال فترة لاتتجاوز اسبوعين من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية بتشكيلها.

2 - تقوم الهيئة في أول اجتماع لها بتسمية ثمانية من بين أعضائها لهيئة الرئاسة بالاضافة لرئيس الهيئة (رئيس الجمهورية) وتقوم هيئة الرئاسة في اول اجتماع لها بتسمية نائبين للرئيس ومقرر.

3 - تجتمع الهيئة مرة واحدة في الشهر ، وكلما استدعت الحاجة لذلك وبحسب ما تمليه طبيعة اعمال الهيئة ،كما يجب ان تجتمع هيئة الرئاسة مرتين في الشهر وكلما استدعت الحاجة ذلك.

4 - يتحقق النصاب القانوني لعقد اجتماعات الهيئة بحضور ثلثي أعضائها ويتناقص للنصف زائد واحد في الدعوة الثانية للاجتماع في حال عدم تحقق النصاب في المرة الأولى.

5 - يتوجب على الهيئة ان تسعى في جميع الاوقات الى اتخاذ قراراتها ذات الطبيعية الموضوعية بالتوافق وفي حال توصل رئيس الاجتماع لقناعة باستحالة التوافق ، يتم اتخاذ القرار بالتصويت بغالبية مالايقل عن ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين وفي حال عدم تحقق نسبة التصويت المطلوبة يتم الرفع بالموضوع محل الخلاف مرفقاً به وجهات النظر المختلفة إلى رئيس الجمهورية للفصل فيه بصورة نهائية ويكون قراره بهذا الشأن ملزماً للجميع.

6 - تتخذ قرارات الهيئة في أية موضوعات ذات طبيعة إجرائية بأغلبية أصوات عدد الأعضاء الحاضرين (النصف زائد واحد).

7 - للهيئة تشكيل مجموعات أو لجان فرعية من بين أعضائها للقيام بمهام محددة.

8 - على الهيئة أن تشكل لجان تنسيق مساعدة لها في المحافظات من بين الأعضاء المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل وبما يحقق المزيد من الرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل والترويج لها تمهيداً للاستفتاء على الدستور.

9 - لايجوز لأي عضو أن يكلف من ينوب عنه لحضور الاجتماعات العامة للهيئة ،ويحق فقط لأعضاء هيئة الرئاسة وفي الحالات الطارئة تكليف من ينوب عنهم مؤقتاً لحضور اجتماعات هيئة الرئاسة وذلك بعد الاستئذان خطياً من رئيس الجمهورية.

مادة(8) : تعمل الأمانة العامة للحوار الوطني الشامل كأمانة عامة للهيئة بالإضافة للجنة الصياغة وتعمل على توفير كافة اشكال الدعم الفني واللوجستي ومسؤولية الجانب الإعلامي للهيئة.

مادة(9) : يتوجب حضور أمين عام الأمانة العامة أو من ينوبه كافة اجتماعات هيئة الرئاسة دون أن يكون له حق التصويت ، بغرض التنسيق مع الأمانة العامة للقيام بتنفيذ كافة المهام المحددة في هذا القرار وبقية القرارات ذات العلاقة.

مادة(10) : يتوجب على الهيئة إعداد الخطط والبرامج المنفذة لأعمالها.

الفصل الرابع:
المشاورات العامة وإقرار مسودة الدستور

مادة(11) عند استكمال لجنة الصياغة لمسودة الدستور يحيل رئيس اللجنة نسخة معتمدة من المسودة إلى الهيئة عبر هيئة الرئاسة لتقييم مدى توافقها مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ورفع تقرير بذلك.

مادة(12) عند نشر مسودة الدستور تكلف الهيئة الامانة العامة فوراً بإطلاق حملة مشاورات عامة لشرح مسودة الدستور ولجمع الملاحظات عليها من المواطنين ، ويتوجب على اعضاء لجنة الصياغة واعضاء الهيئة ان يكونوا متواجدين لتقديم المساعدة في شرح محتويات مسودة الدستور للمواطنين عبر وسائل الاعلام ومن خلال المشاركة في الفعاليات الجماهيرية في مختلف محافظات الجمهورية.

مادة(13) : على الهيئة تسليم تقرير حول المسودة إلى لجنة الصياغة في تاريخ تحدده هذه اللجنة بعد التشاور مع الهيئة.

أ - إذا رأت الهيئة ان هناك جوانب معينة من المسودة لاتنسجم بشكل كبير مع قرارات وتوصيات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، فيتعين عليها تقديم توصيات مناسبة في تقريرها المقدم لجنة الصياغة.

ب - يحق للهيئة الدخول في نقاشات مع لجنة الصياغة حول المسودة اثناء مرحلة المشاورات العامة ويتم ذلك من خلال التنسيق بين رئاستيهما.

مادة(14) : بعد مراجعة مسودة الدستور وفقاً لنتائج حملة التشاورات العامة وتقرير الهيئة تسلم لجنة الصياغة مسودة الدستور النهائية إلى الهيئة ،وإذا توصلت الهيئة إلى قناعة بأن المسودة النهائية تنسجم مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، فعليها تسليم المسودة النهائية إلى رئيس الجمهورية لاتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة.أما إذا كان رأيها بأن المسودة النهائية لاتتوافق بشكل كبير مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل فينبغي عليها تحديد القضايا التي تتطلب مراجعة اضافية ، وبعد التشاور مع هيئة رئاسة لجنة الصياغة على رئاسة الهيئة يتم تحديد التاريخ الذي يتوجب على لجنة الصياغة بحلوله تقديم النسخة المراجعة.

مادة(15) : عند استلام الهيئة للنسخة النهائية المعدلة من مسودة الدستور فعليها ان ترفعها فوراً إلى رئيس الجمهورية لاتخاذ الاجراءات الدستورية اللازمة

مادة(16) : في حال عدم اتفاق اعضاء الهيئة حول مسودة الدستور او المسودة النهائية للدستور او حول أي جزء من مسودة الدستور ولم يكن بالامكان التوصل إلى اتفاق داخل الهيئة حسب آليات اتخاذ القرار المعمولة به فيها ، ترفع الهيئة الامر إلى رئيس الجمهورية للبت فيه واتخاذ قرار نهائي ملزم.

الفصل الخامس:
احكام ختامية

مادة(17): يتوجب على الهيئة العمل بشكل مستقل عن السلطات التنفيذية وان يصب عملها فقط في مصلحة الشعب اليمني وتطلعاته ،والالتزام بكافة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ،ولايجوز بأي حال من الاحوال في هذا الاطار ان يتدخلوا بشكل مباشر في اعمال الاجهزة التنفيذية للدولة بخلاف ما هو منصوص عليه في هذا القرار.

مادة(18): تصبح الهيئة منحلة مباشرة بعد إجراء الانتخابات العامة.

مادة (19): يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء
بتاريخ 24 / جمادى الثانية /1435هـ
الموافق 24 / ابريل /2014م
عبدربه منصور هادي
رئيس الجمهورية

باركوا قرار إنشاء هيئة الرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار

خطباء المساجد يدعون وسائل الإعلام إلى انتهاج سياسات تخدم مصالح الوطن وتصوب أخطاء المسؤولين

صنعاء / سبأ

دعا خطباء المساجد ، كافة وسائل الإعلام إلى انتهاج سياسات إعلامية ايجابية بناءة تخدم الوطن وتصوب أخطاء المسؤولين وتسهم في ترشيد الواقع السياسي وتكرس ثقافة ومبادئ السلام والمحبة والإخاء والتكافل ونبذ العنف والتطرف والغلو لتهيئة المجتمع للسير في الاتجاه الصحيح وتحقيق التعاون المثمر لبناء اليمن الاتحادي الجديد.

وحث الخطباء في خطبتي الجمعة أمس القائمين على وسائل الإعلام المختلفة إلى تجنب بث وترويج الشائعات المغرضة والهدامة والوسوسة في صدور الناس بالباطل والشر، والحرص على نقل وإيصال كلمة الحق والخير والابتعاد عن إثارة الفوضى واختلاق المشاكل وإيقاظ الفتن.

وأكد الخطباء على ضرورة تضافر جهود الجميع لتجاوز التحديات والمخاطر المحدقة بالوطن وفي مقدمتها الاعتداءات الإرهابية والاغتيالات والأعمال التخريبية والتعصب المذهبي الاعمى وكف يد العابثين وردع البغاة والمعتدين وتفويت الفرصة على المتربصين بالوطن شراً.

وأشاروا إلى واجب أبناء الوطن في مؤازرة جهود الدولة ورئيس الجمهورية لمعالجة الإشكاليات القائمة والقضايا العالقة على مستوى الوطن والمضي قدماً صوب انجاز مشروع التطور والنهوض الحضاري والتنمية المستدامة من خلال تطبيق مخرجات الحوار الوطني الشامل.

وبارك خطباء المساجد قرار رئيس الجمهورية بإنشاء وتشكيل الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار لضمان تجسيدها على أرض الواقع وتحويلها إلى انجازات ومكاسب تجنى ثمارها اليانعة بقيام حكم رشيد ومواطنة متساوية وعدالة اجتماعية ورقي وازدهار.

سائلين الله العلي العظيم أن يلهم الجميع إلى الصواب ويجنبنا مسببات الهلاك والعقاب وان يصرف عن اليمن كيد الكائدين وأعداء الوطن والدين انه ولي ذلك والقادر عليه.

رفع رأسمال الشركة الإسلامية للتأمين إلى خمسمائة مليون ريال

قاسم الشاوش

أكد الشيخ حميد الأحمر - رئيس مجلس إدارة الشركة الإسلامية للتأمين على ضرورة تضافر كافة الجهود لمواجهة الاختلالات الأمنية والتحديات التي تواجه بناء الدولة اليمنية الحديثة ..

وقال في الاجتماع الثاني عشر للجمعية العادية لشركة الإسلامية اليمنية للتأمين والاجتماع الرابع للجمعية العامة غير العادية الذي عقد بصنعاء: إن الدولة اليمنية اليوم متحدة مع الشعب اليمني في مواجهة كافة الاختلالات الأمنية وغيرها خاصة التي جاءت نكاية بالشعب الذي أراد التغيير بدعم دولي جيد وستحقق عما قريب استقراراً ونماء كبيراً في مختلف المجالات، مشيرا إلى أن الشركة حافظت على نموها المستمر واحتلت المرتبة الخامسة من بين أربع عشرة شركة تأمين عاملة في السوق اليمنية .

وأضاف الأحمر: إن شركات التأمين في اليمن هي جزء من أي عملية اقتصادية لأنها تساهم في تخفيف من المخاطر ودورها تكميلي لدور البنوك ..

وخلال اجتماع الجمعية العمومية للشركة الذي ترأسه الشيخ حميد عبدالله الأحمر رئيس مجلس الإدارة تم الإعلان عن أن التعويضات المدفوعة للعام 2013م قد بلغت 490 مليوناً و734 ألفاً و753 ريالاً مقابل 226مليوناً و396 الفاً و690ريالاً يمنياً بزيادة مقدارها 224مليون و338ألف و63ريال بنسبة 84 %.

وأشار التقرير السنوي إلى ان الشركة الإسلامية للتأمين دفعت هذا العام اكبر تعويض في تاريخها تجاوز 186مليون ريال خلال الأشهر الأولى من العام الجاري 2014م كما بلغ احتياطي الأخطار السارية آخر المدة من الأقساط المحتفظ بها 141مليوناً و597 ألفاً و739 ريال وبلغ إجمالي الموجودات الثابتة والمتداولة حتى نهاية العام 2013م مليراً و415 مليوناً و319 ألفاً و 315 ريالاً يمنياً .

وفي ختام الاجتماع وافق أعضاء الجمعية العمومية على رفع رأسمال الشركة بنسبة 25 % ليرتفع من أربعمائة مليون إلى خمسمائة مليون ريال كما تمت الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح للمساهمين بمبلغ 92 مليون ريال و126 مليون ريال للعملاء..

توقيع مذكرة تفاهم بين اليمن والهند لبناء محطة كهربائية بالطاقة الشمسية

الهند/ سبأ

وقع وزير الكهرباء والطاقة الدكتور صالح حسن سميع ورئيس شركة بهارات الهندية ببيرو علي، أمس بالعاصمة الهندية نيودلهي، بالأحرف الأولى على مذكرة تفاهم لبناء محطة كهربائية تعمل بالطاقة الشمسية.

وستتوزع الطاقة المنتجة من المحطة الشمسية البالغة 60 ميجاوات بتكلفة إجمالية تبلغ مائة مليون دولار مقدمة كقرض ميسر من الحكومة الهندية على أمانة العاصمة ومحافظة أرخبيل سقطرى وجزيرة كمران بمحافظة الحديدة..وبحسب المذكرة فقد حددت الفترة الزمنية لإنجاز المحطة ما بين 10 إلى 12 شهراً ، وذلك بعد الموافقة عليها من الجهات الرسمية وفقا للتشريعات النافذة في الجمهورية اليمنية، حيث ستتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي متابعة البدء بالإجراءات الرسمية.

حضر التوقيع سفير اليمن بالهند خديجة ردمان والقائم بأعمال مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء المهندس عبدالمجيد الدهبلي، ورئيس المكتب الفني في وزارة الكهرباء الدكتور توفيق سفيان.

انخفاض احتياطي اليمن النقدي في فبراير الماضي

سجل احتياطي اليمن من النقد الأجنبي ما يعادل تريليوناً و79 مليار ريال في فبراير 2014م منخفضا بنحو 45 مليار ريال عن يناير الذي سبق.

وأوضح البنك المركزي اليمني في تقرير تلقت (سبأ) نسخة منه ،أن الرصيد المسجل بنهاية فبراير يغطي 5.1 شهرا من واردات اليمن من السلع الأساسية والخدمات..لافتاً إلى أن البنك قام بتغطية فاتورة استيراد المشتقات النفطية والمواد الغذائية الأساسية خلال ذات الشهر بما يعادل 294 مليون دولار..وسجلت ميزانية البنك المركزي في فبراير انخفاضا يقارب 27 مليار ريال ليسجل الرصيد المسجل تريليونيْن و51 مليار ريال.

وبحسب التقرير فقد شهدت صافي المطالبات على الحكومة في فبراير ارتفاعا بمقدار 79 مليار ريال عن شهر يناير ،ليسجل رصيدا مدينا مقداره تريليون و884 مليار ريال.

كما ارتفعت المطالبات على القطاع غير الحكومي هي الأخرى إلى أكثر من 814 مليار ريال بنهاية ذات الشهر بزيادة ستة مليارات ريال عن يناير الذي سبق..ولفت التقرير إلى أن العرض النقدي بلغ ثلاثة تريليونات و31 مليار ريال فبراير بانخفاض قدره 23 مليار ريال عن يناير الماضي.

اليونيسف تطور استراتيجية دعم النازحين في حرض

عبدالواحد البحري

أكد السيد جوليان هارنيس:" في تصريح لـ(الثورة) أن منظمة اليونيسف ستواصل دعمها للنازحين في حرض.. وستكون آلية الدعم متماشية مع الشكل الجديد للدولة الاتحادية المستقبلية، بحيث سيتم تغطية أنشطتنا في حرض من خلال مكتب اليونيسف في محافظة الحديدة بدءا من العام القادم."

وأوضح ممثل اليونيسف خلال لقائه وكيل محافظة حجة الدكتور إبراهيم الشامي أن الهدف من هذا النهج هو الحد من النفقات العامة والتكاليف التشغيلية للمكتب في حرض وتحويلها لصالح النازحين والمجتمعات المُضيفة في مجالات الصحة والتعليم والمياه، وهذا وفقا لاستراتيجية اليونيسف الجديدة.

والتقى ممثل اليونيسف جوليان هارنيس أمس مع نائب محافظ محافظة حجة الدكتور إبراهيم الشامي لمناقشة تطوير إستراتيجية المنظمة لدعم النازحين في حرض.

وركز الاجتماع الذي عُقد أمس في مبنى محافظة حجة على الوضع العام للنازحين وبرامج الدعم المقدمة من أجل خلق ظروف مواتية لعودتهم الآمنة لقراهم ومدنهم الأصلية.

وكيلة الإدارة المحلية تؤكد أهمية تفعيل القانون وعدم الاعتماد على الأعراف في حل النزاعات

زكريا حسان

أكدت وكيلة وزارة الإدارة المحلية لقطاع تنمية المرأة أهمية تفعيل العمل بالقوانين وتجاوز الاعتماد على الأعراف والتقاليد والموروثات الاجتماعية السلبية في حل النزاعات بين المواطنين لما من شأنه احترام حقوقهم وبسط هيبة وحضور الدولة وتحقيق مقتضيات العيش الكريم لأبناء المجتمعات المحلية .

جاء ذلك خلال لقائها ممثل برنامج الاتحاد الأوروبي باليمن المستشار الدولي للتنمية "نارش سينج" لمناقشة الترتيبات المتصلة بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع التماسك الاجتماعي وتحويل النزاعات الذي يهدف إلى تحسين الخدمات الصحية ومستويات المعيشة في المحافظات والمناطق التي تعاني نقصاً في الخدمات الصحية والاجتماعية بما يحد من معدلات الفقر والبطالة .. مشيرة إلى استعداد الوزارة تذليل كافة الصعوبات وتوجيه أجهزة السلطة المحلية للتعاون مع البرنامج في تنفيذه المرحلة الثانية من المشروع بهدف تحسين الظروف المعيشة للمجتمعات المتضررة نتيجة الصراعات والأزمات التي تشهدها

وشددت مجلي على أهمية التنسيق مع الوزارة وأجهزة السلطة المحلية لتسهيل تنفيذ خطط وبرامج المشروع وتحقيق أهدافه المرجوة ..موضحة انه تم اختيار محافظتي البيضاء وسقطرى لاستهدافها من قبل برنامج الاتحاد الأوروبي للمرحلة الثانية ومن المتوقع البدء بتنفيذ المشروع الذي يأتي بالتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية الأسبوع القادم بعدما تم استهداف محافظتي حجة وأبين في المرحلة الأولى من المشروع..

من جانبه أكد ممثل برنامج الاتحاد الأوروبي أهمية إيجاد تنمية مستدامة على المستوى المحلي والمركزي في اليمن ووضع القوانين والسياسات التي تعمل على تحسين معيشة المجتمعات وخاصة الريفية والعمل على تفعيل السياسات والقوانين التي تعمل على توعية الجمهور بالحقوق والواجبات وخاصة الشباب حتى لا يتم استغلالهم بالانخراط في الأعمال غير القانونية من قبل الخارجين عن القانون بحجة الفقر والبطالة، مؤكداً على دور السلطة المحلية في معالجة وتصحيح الاختلالات وتقويم أي انحرافات والقيام بواجباتها على أكمل وجه.

حضر اللقاء الوكيل المساعد لقطاع تنمية المرأة فاطمة الخطري ومدير مشروع التماسك الاجتماعي وتحويل النزاعات الدكتور عبدالكريم ثابت ومستشارة تفادي الصراع وإعادة الإعمار في اليمن في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "روزميري الصانع" وعدد من المعنيين بالوزارة والمشروع.

خلال العام الجاري:

خطة لتنمية البريد اليمني وإدخال خدمات مصرفية نوعية

صنعاء / سبأ

حققت استثمارات التوفير البريدي بالهيئة العامة للبريد، العام الماضي نموا بمقدار 35 ملياراً و960 مليون ريال مقارنة بالعام الذي سبقه والذي بلغ 23 ملياراً و 716 مليون ريال بزيادة تقدر بـ51 %.

وأوضحت إحصائية صادرة عن الهيئة تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منها أن شبكة فروع الهيئة بمديريات ومحافظات الجمهورية توسعت إلى 350 مكتباً بريدياً بنهاية العام الماضي بزيادة عن العام الذي سبقه بـ29 مكتباً بريدياً. لافتةً إلى أن الهيئة تسعى خلال العام الجاري لإنشاء وافتتاح أربعين مكتباً بريدياً بالمديريات التي لم تدخلها الخدمات البريدية والمالية.

وأشارت الإحصائية إلى أن خدمات البريد تتميز بالانتشار الواسع لارتباطها بأكبر شبكة فروع في عموم الجمهورية والتعامل بأحدث تقنية تربط جميع مكاتب البريد بشبكة واحدة الأمر الذي أعطى للعميل حرية الإيداع والسحب من أي مكتب بريد في عموم الجمهورية.

وبخصوص خطط الهيئة المستقبلية للعام الجاري ذكرت الإحصائية أن الهيئة ستنفذ خطة شاملة وضعها خبراء الاتحاد البريد العالمي للبريد اليمني لتطوير البريد، وتنفيذ مشروع أتمتة الخدمات البريدية والخدمات الشمولية، وإدخال خدمة بوست موبايلي لتقديم تحصيل فواتير الكهرباء والماء والهاتف الثابت والنقال، وتحويل الأموال وصرف المساعدات – صندوق الرعاية – والمشتريات للمواطنين، وتوسيع نقاط خدمة الصرافات الآلية ،وإدخال خدمة الحوالات المالية الدولية.